



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

Assistant Prof Dr. Ahmed
Hussein Abed

University of Tikrit / Faculty of Education

* Corresponding author: E-mail :
Drahmed41@tu.edu.iq

Keywords:

Agriculture
political conflicts
Al-Quds
olive trees
the Ottoman authorities

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 13 Aug. 2020

Accepted 13 Sep 2020

Available online 4 Nov 2020

E-mail

journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iqE-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Agricultural Activities in the Countryside of Al Quds and the Impact of Political Conflicts on it during the Eighteenth Century

A B S T R A C T

The agricultural activities in the countryside of the Holy City of Al-Quds were greatly affected by the conflicts and rebellions that were occurring in the region, and agricultural fields were always destroyed when battles occurred in the area in which they are located, and the belligerents often use olive fields or vine farms as firewood for their fuel and other means of sabotage. The study tries to show the impact of political and military conflicts on agricultural activities and activities in the countryside of Al-Quds Al-Sharif during the eighteenth century, and the crises, rebellions, and battles that occurred in it in the vicinity of the province of Damascus, which negatively affected Al-Quds district farms and destroyed many of its fields, which were important economic resources for its people and the Holy City and the attempt of the local Ottoman authorities not to expose the city and its countryside to any danger threatening its people, and this is what the reader will notice in the folds of the study that relied on documents and documentary sources to investigate their information and show their effects.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.8.2020.07>

النشاطات الزراعية في ريف القدس وأثر الصراعات السياسية عليها خلال القرن الثامن عشر الميلادي

أ.م.د. أحمد حسين عبد الجبوري / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

تأثرت النشاطات الزراعية في ريف مدينة القدس الشريف كثيرا بما كان يحدث من صراعات ونزاعات وتمردات في المنطقة، وكانت دائما ما تتدمر الحقول الزراعية عند حدوث معارك في المنطقة الموجودة فيها وكثيرا ما يستخدم المتحاربون حقول الزيتون أو مزارع العنب حطباً لمحروقاتهم وغيرها من وسائل تخريب أخرى.

تحاول الدراسة ان تبين اثر الصراعات السياسية والعسكرية على الفعاليات والنشاطات الزراعية في ريف القدس خلال القرن الثامن عشر، وما حدث فيه من ازمات وتمردات ومعارك في محيط ولاية دمشق

والذي اثر سلبا على مزارع لواء القدس ودمر العديد من حقولها التي تعد موردا اقتصاديا هاما لأهلها وللمدينة المقدسة، ومحاولة السلطات العثمانية المحلية عدم تعرض المدينة وريفها لأي خطر يهدد أهلها، وهو ما سيلاحظه القارئ في ثنايا الدراسة التي اعتمدت على الوثائق والمصادر الوثائقية في استقصاء معلوماتها وبيان اثارها.

تأثيرات الصراعات السياسية على النشاطات الزراعية في ريف القدس خلال القرن الثامن عشر الميلادي

لا يمكن فصل تاريخ مدينة القدس الشريف في أواخر القرن الثامن عشر عن السياق الواسع للتطورات التاريخية التي حصلت في البلاد وخارجها في المدة التي نحن بصددتها⁽¹⁾. فهذه التطورات التي وقعت في المدة نفسها التي بدأت تضعف فيها الدولة العثمانية وتتفكك مؤسساتها، ونتيجة لذلك وهنت أطر السلطة المركزية، وعلا شأن حكام وقواد محليين في مناطقهم على حساب السلطة المركزية، ومالت الحكومة المركزية في استانبول، بسبب ضعفها، إلى الاعتراف بالحكام المحليين ولاية شرعيين في مناطقهم، بشرط أن يعبروا عن ولائهم للسلطة العثمانية ويدفعوا الضريبة السنوية لخزينة الدولة. غير أن قوة هؤلاء الحكام قد تعاضمت فشكّلوا خطراً حقيقياً على السلطة العثمانية وهيئاتها، وأخذ نشاطهم شكل تمرد علني، ومرت على الدولة العثمانية أوقات عصيبة في محاولات القضاء عليهم. وعلى هذه الخلفية نجح ظاهر العمر الزيداني⁽²⁾ الذي ينتمي إلى عشيرة زيدان البدوية التي قطنت منطقة طبرية - صفد في أن يعزز مكانته ويرتفع في سلم الدرجات من مرتبة ملتزم محلي يجبي الضرائب إلى أن وصل في الربع الثاني من القرن الثامن عشر إلى السيطرة على منطقة الجليل بأكملها وأن يقيم فيها إدارة ذاتية مستقلة ومنها أخذ يتوسع إلى مناطق البلاد الأخرى، وفي ذروة قوته بين السنوات 1186-1187هـ/ 1772-1773م، لم يتبقى سوى المنطقة الجبلية خارج منطقة نفوذه إذ أصبح في هذه المرحلة تمرد ظاهر العمر ضد السلطة العثمانية علنياً، واستعان بتمرد آخر هو علي بك الكبير⁽³⁾، حاكم مصر الذي أنتهز هذه الفرصة ليغزو بجيوشه فلسطين في سنة 1189هـ/ 1775م، وبعد جهود حثيثة استمرت طيلة مدة حكمه، تمكن العثمانيون من القضاء على ظاهر العمر وكسر شوكته، إلا أن الفجوة السياسية التي برزت عقب غيابه سرعان ما امتلأت على يد شخص آخر يدعى أحمد باشا الجزار⁽⁴⁾، الضابط العثماني الطموح، الذي امتاز في حملة القضاء على ظاهر العمر واعترافاً بخدماته هذه عين والياً على صيدا وقد استطاع الجزار أن يثبت ولايته في صيدا وتمكن أكثر من مرة من ضم ولايتي طرابلس ودمشق إلى حدود سلطته، وعلى الرغم من أن الجزار على عكس ظاهر العمر قد جاء من صفوف الجيش والإدارة العثمانية، وتم تعيينه رسمياً من قبل الباب العالي في استانبول، فقد تعاضمت المخاوف من قوته المتزايدة، إذ كان لتلك المخاوف أساس تستند عليه حيث أن الجزار الذي قرر أن يتحصن في عكا بالذات، بنى لنفسه قوة سياسية مستقلة تعتمد على نفسها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية وتشكل خطراً على السلطة العثمانية المركزية، ويجدر بنا أن نذكر أن هذه القوة استطاعت سنة 1214هـ/ 1799م أن تصد جيوش نابليون

بونابرت التي غزت البلاد وان ترغمها على التراجع إلى مصر. كيف أثرت التطورات السياسية التي ذكرت سابقاً على نسبة الأملاك والمزارع في القدس الشريف وكمية انتاجها، وأن الإجابة التي تحاول هذه الدراسة أن تعرضها تركز على معطيات ثلاثة وسبعين ملكاً، سجلت في دفاتر سجلات المحكمة الشرعية في القدس الشريف خلال سبعة وعشرين عاماً من جمادي الأولى 1187 حتى صفر سنة 1214هـ/تموز 1773- تموز 1799م⁽⁵⁾. لم يتم اختيار هذه المدة عرضاً، فقد سبقتها وأعقبها أحداث تاريخية مهمة أثرت في نتائج الهدامة وفي قوتها على فلسطين ومواطنيها وخاصة في المناطق الجنوبية والمركزية منها.

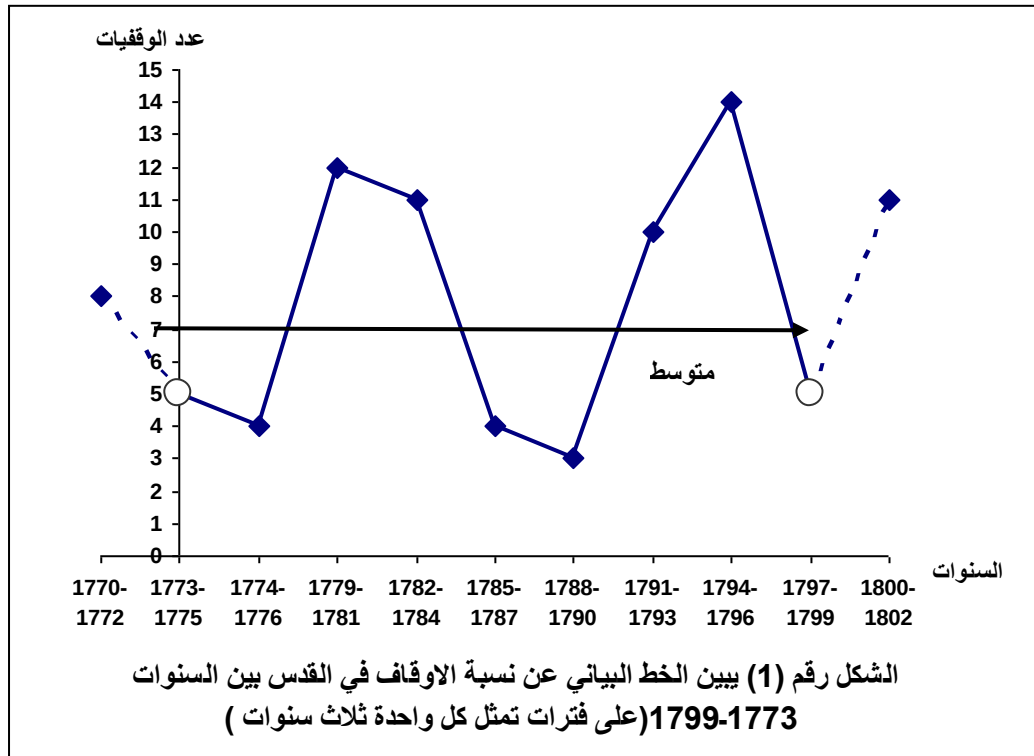
تعرضت المناطق الجنوبية من البلاد خلال تلك المدة لغزوات المماليك الذين قدموا من مصر بقيادة علي بك ومحمد بك أبو الذهب⁽⁶⁾. وقد انتظمت هذه الغزوات مع تمرد ظاهر العمر على الدولة العثمانية، ذلك التمرد الذي بلغ أوجه في السيطرة على يافا وما رافق ذلك من سفك الدماء، وفي الحصار الذي فرضه على القدس الشريف استعداداً لاحتلالها، فقد تأثرت اوضاع الحياة اليومية في هذا الجزء من البلاد تماماً، ومن السهل تصور الضائقة التي عاشها سكان القدس الشريف في هذه الإثناء. أن هذه المدة التي شهدت الغزوات والصراعات والمعارك التي دارت بين حكام محليين متمردين، فضلاً عن الحصار، انتهت في سنة 1189هـ/ تموز 1775م، مع القضاء على ظاهر العمر، فعادت جيوش المماليك إلى مصر وبدأت الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي وشهدت نهاية تلك المدة غزواً آخر جاء أيضاً من الجهة المصرية، غير انه في هذه المرة كان غزواً غربياً ومهدداً بشكل خاص الأماكن المقدسة وهو نابليون بونابرت، ويتضح من بعض وثائق السجلات التي تطرقت لهذه المسألة أن سكان القدس انتابهم الخوف والقلق مع وصول الأخبار الأولى عن نزول نابليون في الإسكندرية⁽⁷⁾.

ومنذ تلك اللحظة حذرت السلطات العثمانية السكان من أن هدف نابليون النهائي هو التسلط على القدس وعلى الأماكن المقدسة فيها⁽⁸⁾.

وبعد ذلك بوقت قصير ارسل سكان القدس طلباً إلى والي دمشق بالإسراع في إرسال الأسلحة والإمدادات للمدينة للتصدي له⁽⁹⁾ ولم تصل الإمدادات⁽¹⁰⁾ فازدادت مخاوف السكان في القدس مع تقدم نابليون في حملته، واخذت المدينة تمتلئ بأفواج اللاجئين الهاربين من غزة والرملة ويافا والمناطق المحيطة بها⁽¹¹⁾، وهكذا شهد مواطنو البلاد في مستهل تلك المدة ونهايتها حالة من الفوضى السياسية وعدم الاستقرار والإخطار وعدم وضوح ما ينبئ به المستقبل.

ماذا كانت نسبة تسجيل الأملاك والأوقاف في هاتين الفترتين بالمقارنة مع المرحلة الهادئة التي توسطتها، هذا هو السؤال الذي يمكن أن تساعدنا الإجابة عليه معرفة ما إذا كانت قد تحققت الافتراضات التي عرضناها أعلاه في القدس الشريف وكيف. إن الوسيلة التي اتبعناها لإجراء ذلك الفحص هي مقارنة عدد الأملاك التي تم تسجيلها في السنوات الثلاثة الحساسة 1187-1189هـ/1773-1775م مع عددها في سنوات مطابقة خلال المدة المتبقية، مدة الأربعة وعشرون عاماً وهكذا حصلنا على تسع مراحل زمنية

تتكون كل منها من ثلاث سنوات تختلف فيها نسبة تسجيل الأملاك والمرحلة الأخيرة منها عانت فيها المنطقة من الغزو الفرنسي 1213-1214هـ/1798-1799م . والرسم البياني في الشكل رقم (1) يظهر الخط النتائج التي وصلنا إليها من مقارنة هذه المراحل.



تشير النتائج إلى التسابق الواضح بين السنوات التي مثلت طرفي المدة التي نحن بصددھا، انخفضت نسبة الأملاك والأوقاف فيها أكثر من أي من السنوات التي تم فحصها واستعراضها، وارتفعت نسبة تسجيل الأملاك والأوقاف الزراعية في السنوات التي شعر فيها السكان بأن الخطر قد انحسر وإن الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي.

إن نتائج نسبة الأملاك والأوقاف الزراعية في السنوات الثلاث التي سبقت المدة المستعرضة والتي أعقبها (ويشير الخط المنقطع)، تؤكد على الصورة أو النتيجة التي حصلنا عليها، وكما هو معروف فإن الإحداث التي وصلت ذروتها في السنوات 1187-1189هـ/1773-1775م، قد بدأت قبل ذلك سنة 1184-1185هـ/1770-1771م حينما غزت جيوش المماليك الأولى فلسطين وانضمت إلى جيوش ظاهر العمر التي رابطت آنذاك في مدينة الرملة.

أن نسبة الأملاك والأوقاف في السنوات التي سبقت المدة المستعرضة موضوع الدراسة كانت ضئيلة نسبياً، والاتجاه العام كان نحو الانخفاض، وفي السنوات التي أعقبت نهاية المدة، عقب الانخفاض الذي طرأ عليها زمن الغزو الفرنسي، فان ارتفاعها المتجدد يلائم تلك الظروف التي تلت الانسحاب الفرنسي وانتقال الجيش العثماني إلى مرحلة الهجوم.

لو كانت الحال كهذه لكننا نتوقع انه كلما انخفضت في مدة معينة ثقة المالك ببقاء ملكه الشخصي، ترتفع نسبة تسجيل الأملاك والأوقاف، ولأن ضمان أمن الأملاك يرتبط غالباً بالوضع الأمني

العام، يمكننا أن نستنتج أنه كلما اتسم الأمن العام بعدم الاستقرار والاستتباب فسيزيد عدد الأملاك في تلك المرحلة وعلى العكس غير إننا رأينا أن التغيرات في نسبة تسجيل الأملاك في القدس الشريف في أواخر القرن الثامن عشر سارت حسب منطق آخر مختلف تماماً.

أما السؤال لماذا انخفضت نسبة تسجيل الأملاك في الأوقات التي كان من المتوقع أن ترتفع وكيف يمكن تفسير تلك التذبذبات فسنجيب عليه في مكان آخر من هذه الدراسة. وقبل ذلك حري بنا أن نفحص على ضوء المعطيات والنتائج الأخيرة، الفرضية الكامنة فيها بشكل أعمق، وعلى الأقل فيما يتعلق بالقدس الشريف في المدة المذكورة .

قبل السؤال هل يمكننا حقاً أن نتوقع ارتفاع نسبة الأملاك والأوقاف في الأوقات التي كان فيها خطر على الأملاك الشخصية. يجب أن نجيب على السؤال، هل كان حقاً بوسع أي شخص أن يأمل تأمين أملاكه الشخصية عن طريق الإعلان عنها وقفاً، في أوقات الحرب والسلام على حد سواء مع انه لا يمكن الإجابة على هذا السؤال بشكل قاطع وواضح، فليس بوسع المتمعن في صفحات سجلات محكمة القدس الشرعية إلا أن يقف ونظره مشدود إلى الكثير من الشهادات الموجودة فيه والتي تشير إلى الاعتداءات المتكررة على الأملاك الموقوفة، الأمر الذي يثير الشكوك في مدى حصانة تلك الأملاك وإمكانية بقائها.

أن قدسية الوقف لم تشكل مناعة وحصانة له، فقد قام الشيخ عبد الله افندي الحسيني⁽¹²⁾ نقيب الأشراف في القدس في ذلك الوقت، من أجل إنقاذ أملاكه من الضياع، ومنها بستان يقع على مشارف مدينة يافا تصل وارداته إلى أربعمئة قرش⁽¹³⁾ سنوياً، وقفه لصالحه ولصالح أولاده وأحفاده وذلك سنة 1179هـ/1765م، وبعد مضي سنوات قليلة، وأثناء تمرد ظاهر العمر الزيداني على الدولة العثمانية، قام بالسيطرة على مدينة يافا سنة 1187هـ/1773م، ولكي يثبت سيطرته على المدينة ويحصنها لم يتردد في اجتثاث وقطع أشجار ذلك البستان ليقم مكانه سوراً وإسطبلا لحيواناته⁽¹⁴⁾.

كذلك تعرضت مزارع وبساتين تكية خاصكي سلطان (العمارة العامة)⁽¹⁵⁾ في القدس الشريف للتخريب والتدمير في أربعة عشر قرية في منطقة اللد والرملة والسهل الداخلي⁽¹⁶⁾، وأثناء عام كامل من تموز 1774 إلى تموز 1775م، لم يتم تحصيل وجمع واردات هذه المزارع والبساتين، إذ فسر ذلك المسؤولون عن جمع وارداتها في تلك المنطقة، بأن ظاهر العمر الذي قام بتعزيز قوته في تلك المنطقة سيطر على جميع هذه المزارع والبساتين وصارها عنوة لصالحه إذ دب الخراب والدمار في عدة قرى خلال الأعمال العدائية وأعمال السلب والنهب التي نشبت في المنطقة بين جيوش ظاهر العمر، والجيوش العثمانية وجيوش المماليك القادمة من مصر⁽¹⁷⁾.

لم تقتصر الاعتداءات على الأملاك والأوقاف على أوقات الحرب والتمرد على السلطة العثمانية فحسب، ففي أوقات السلام أيضاً وصلت أيدي الموظفين الحكوميين والحكام المحليين إلى واردات هذه الأملاك والأوقاف واستولت عليها، إذ في مستهل سنة 1191هـ/1777م، توجه بعض أصحاب الأملاك

بشكوى رسمية إلى السلطان العثماني عبد الحميد الأول (1188-1204هـ/1774-1789م)، ضد حكام المنطقة وموظفيهم، وذلك لكثرة الضرائب الكثيرة والمفروضة عليهم ظلماً والتي هي أكثر بكثير مما ينص عليه القانون، على الرغم من أن القانون يحميهم من المظالم ومن فرض الضرائب المجحفة والبدع التي تتناقض مع أحكام الشريعة، وهكذا جاء الحكام وممثلوهم واعتدوا عليهم بفرض الضرائب الباهظة المخالفة للقانون⁽¹⁸⁾.

وكان الضرر الذي لحق بالقرى والمزارع الموقوفة لصالح تكية خاصكي سلطان أكبر بكثير، فخلال المدة موضوع البحث يكرر مسؤولو الأوقاف شكاواهم إلى الحكومة المركزية في استانبول مطالبين بالعمل فوراً لوقف الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها ولاية دمشق وطرابلس وصيدا ومتسلمو⁽¹⁹⁾ غزة والرملة وممثلوهم ضد قرى ومزارع الوقف وسكانها، ولكن عبثاً، فقد قامت السلطات المركزية بإرسال فرمانات⁽²⁰⁾ الرسمية بخصوص حل هذا الموضوع، إلا أنه لم يكن في وسع تلك فرمانات أن تنهي ممثلي السلطة عن مواصلة التعرض للأوقاف وسلب مدخولاتها والقرى التابعة لها وسكان تلك القرى مما أدى كما يدعي مسؤولوها إلى خراب تلك القرى وهجرة أهاليها لها⁽²¹⁾.

طوال سنوات عديدة نهج ولاية غزة والرملة ودمشق وصيدا وطرابلس ومتسلموها التسلط بصورة تعسفية على القرى والمزارع وفرض الضرائب المختلفة على سكانها دونما صلاحية، متذرعين بأسباب مختلفة، ومن بين الضرائب المجحفة ضريبة القدومية التي تفرض على السكان عند قدوم والي جديد للمدينة، فقد كان على كل فرد دفع رسم خاص لكل أمير لواء جديد يصل إلى القدس الشريف، إذ يدفع للباشا خمسة وسبعين قرشاً ولمتسلمه وكتخداه (سكرتيه) سبعة عشر قرشاً، ولكل واحد من ضباطه ثلاثة قروش⁽²²⁾، وضريبة التشريفية والتي تدفع عند رفع رتبة أحد الموظفين العثمانيين وترقيته في السلطة المحلية في المدينة⁽²³⁾، فضلاً عن ضرائب هدفها تغطية المصروفات التي صرفت في عملية جباية وجمع الضرائب العادية فعندما خرج أحمد باشا الجزار والي دمشق سنة 1205هـ/1790م إلى ألوية القدس ونابلس في دورته السنوية بجمع الضرائب والرسوم، أرسل إلى اسعد بك طوقان⁽²⁴⁾ متسلم القدس الشريف بجمع الأموال وأعداد الذخيرة⁽²⁵⁾ لجنوده ونبه على أهالي مدينة الخليل بدفع ما عليهم من ضرائب ومن يتأخر عن ذلك يعرض نفسه للعقوبة والسجن، وهو ما قام به عندما عاقب كل من امتنع عن الدفع من أهالي القدس الشريف بالضرب والحبس⁽²⁶⁾.

لهذا الغرض قام الولاية وأمرأه الألوية بإرسال موظفين مختصين يجبون بواسطتهم هذه الضرائب عنوة ويفرضون غرامات على أهالي القرى والمزارع بشكل مناف للقانون، وأن متسلمو غزة والرملة قاموا دونما انقطاع بمضايقة أهالي القرى المجاورة، وتسلبوا وصادروا ما شأوا من الحنطة والشعير والقهوة والسمسم والأرز والدخان والبقر والماعز والأغنام وغير ذلك بشكل مخالف للشرع ومغاير للقانون، ومن ثم يرسلون إلى أهالي القرى مجموعات من المرتزقة وهؤلاء يحضرون بجماعات مؤلفة من اثنين أو ثلاثة أشخاص

لتحصيل الأموال وجبايتها عنوة وتعسفاً مما أدى إلى هروب سكان القرى محدثين إضرار وخسائر كبيرة بالقرى والمزارع⁽²⁷⁾.

قدمت إلى الحكومة المركزية العديد من الشكاوي من قبل مالكي المزارع والبساتين ومسؤولي الأوقاف بسبب إحداث الأضرار بهذا الوقف أو ذاك، أما عن طريق الاستيلاء على وارداته أو فرض الضرائب والرسوم المتعسفة عليه، من قبل متولي أوقاف المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة في القدس الشريف والحرم الإبراهيمي في الخليل، أو المساجد المختلفة في غزة فرد الباب العالي بإصدار فرمانات التي تأمر بصيانة وحماية هذه الأوقاف وعدم التعدي عليها غير أنه من المشكوك فيه أن تكون هذه فرمانات قد ساعدت على تغيير الوضع⁽²⁸⁾.

إن معنى هذه الشكاوي المتكررة على الأضرار التي تلحق بأمالك القرى والمزارع واضح للغاية فهي تشير إلى أن الملك الذي تم وقفه لم يحظ دائماً بالحصانة التي كان من المفروض أن تكون له، وأنه لمن الصعب المقارنة بين مدى الأضرار التي لحقت بالأوقاف والتي لحقت بالأمالك التي لم يتم وقفها. إن عدم فعالية حصانة الأوقاف ولأوقات طويلة أحياناً، أمام نهم وجشع رجال السلطة أو عناصر أخرى هي لأمر ذو الأهمية فيما يتعلق بموضوعنا.

من الصعب تقييم التأثير الذي يعزى لتعرض الأملاك للأخطار، على عادة وقف الأملاك من قبل سكان القدس الشريف، بالرغم من ذلك يجدر بنا أن نتطرق إلى بعض الاعتبارات في هذا السياق:

1- لم تكن ظاهرة الإضرار بالأملاك التي وصفت انفاً ظاهرة جديدة غير مألوفة، وإنما تتعدى الإطار الزمني الضيق للمدة موضوع البحث، فمنذ النصف الثاني للقرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي أرسلت فرمانات من استانبول إلى القدس الشريف تتعلق بهذا الموضوع تشبه في فحواها تلك التي اقتبست هنا، ففي سنة 987هـ/1579م أي بعد أقل من ثلاثين سنة على تأسيس وقف خاصكي سلطان (العمارة العامة) يلخص أحد فرمانات شكوى مسؤول أملاك تكية خاصكي سلطان حينذاك المدعو جاويش حاجي حسن الذي ادعى أن مبعوثي امراء ألوية القدس وغزة وصفد ونابلس يزورون مرتين في الشهر قرى الوقف حيث يعتدون على أملاك السكان، فأضطر الأهالي إلى الهرب وتعرضت الأملاك والمزارع لإضرار بالغة⁽²⁹⁾، وقد صدرت العديد من فرمانات في أوقات مختلفة وهي تتعلق بأمالك أخرى في القدس وأماكن أخرى في فلسطين⁽³⁰⁾. من المعقول أن نفترض أنه كلما تعاضمت ظاهرة الاعتداء على الأملاك، خاصة الكبيرة منها، كانت أكثر شيوعاً واستمراراً، فأن السكان كانوا على علم بها بالرغم من ذلك فقد واصلوا وقف الأملاك.

2- بنفس المدى يمكننا أن نفترض أن العلماء وعلماء الدين الكبار في القدس⁽³¹⁾ بسبب علاقتهم الوثيقة بمؤسسات الوقف المختلفة في المدينة معتاشين على واردات الأوقاف أو كأصحاب وظائف في إطارها كانوا متيقظين أكثر من غيرهم إلى التعديات والانتهاكات المستمرة على الأملاك والأوقاف وعلى وارداتها، فضلاً عن أن هذه التعديات قد جلبت لهم الإضرار شخصياً. إلا أنه يتضح أن علماء

الدين بالذات في القدس الشريف في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي هم المجموعة الاجتماعية التي فضلت أكثر من غيرها استثمار الأملاك عن طريق وقفها أو منحها للأوقاف⁽³²⁾.

أن التناقض الذي يبدو من ذلك يدعونا إلى الاعتقاد بأن حسابات المحافظة على الأملاك الشخصية ضد اعتداءات خارجية لم تكن ذات وزن لدى أولئك الذين أوصوا بوقف املاكهم.

3- يبدو ظاهرياً وجود تناقض بين الانطباع بأن علماء الدين المرتبطين بالمؤسسات الدينية في القدس قد أوقفوا أملاكاً أكبر وأغنى⁽³³⁾ وبين كون افراد هذه الطبقة نظرياً على الأقل محميين ومحصنين من مصادرة أملاكهم على يد موظفي السلطة المحلية، بل وأكثر من ذلك فإنه يتضح أن أبناء الأقليات غير الإسلامية بالذات والذين كانوا معرضين لتلك الإخطار، قد أوقفوا في هذه المدة المستعرضة أوقافاً قليلة وفقيرة (جميع تلك الأوقاف كانت نصرانية، إما اليهود فلم يوقفوا أملاكاً في تلك المدة)⁽³⁴⁾، إن في هذه الحقائق أيضاً ما يدحض الادعاء القائل بأنه قد تم وقف الأملاك في القدس الشريف في أواخر القرن الثامن عشر بسبب قلق أصحاب تلك الأملاك عليها، حقاً أن جميع تلك الحسابات والعوامل ليس فيها ما يلغي بتاتاً إمكانية كون بعض الأوقاف الأهلية في القدس قد جاءت بسبب قلق أصحابها عليها مع كونها غير ناجحة، ويجدر بنا أن نذكر أن الواقف قد فاز بمجرد تسجيل الوقف في المحكمة الشرعية، باعتراف ذي صيغة قانونية بعلاقته وأحفاده بالملك الذي تم وقفه، كذلك فإن شكاوي متولي الأوقاف ومستثمريها الذين أصابهم الضرر، يمكن إعطاؤها تفسيراً واحداً إنها جاءت على علم بواجب الدولة في الاهتمام بالوقف كما تتطلبه أحكام الشريعة وشروط الوقف، لكن حتى لو كان الأمر كذلك، فقد لا حضنا أن المنطق الذي تعينت بموجبه نسبة الأوقاف والأملاك في المدة المذكورة كان مغايراً لما يمكن أن نستنتج على ضوء الفرضيات السابقة. ومع ان سكان القدس قد وقفوا أملاكهم حرصاً عليها، فيبدو أن عوامل أخرى قد أثرت على التغيرات التي طرأت على نسبة تلك الأملاك وهي عوامل تخطت الحسابات التي كان الواقفون قد أخذوها بعين الاعتبار من أجل الوقوف أمام التطورات السياسية لتلك المدة وفيما يلي سنتطرق إلى تلك العوامل:

أن الفرضية المركزية التي تتعلق بهذا الموضوع هي أن تسجيل ووقف الأملاك في تلك المدة كان في الأساس إجراءً اقتصادياً هدفه إعطاء صاحب الملك أو مستثمره بعض المكاسب المادية. وقد كان هذا الإجراء أحد أشكال الاستثمار في الأملاك غير منقولة التي استهدفت تأمين دخل ثابت للواقف وأحفاده من ذلك الملك وتأمين عدم تجزئته بأي شكل من الأشكال والحفاظ على الملك كوحدة واحدة⁽³⁵⁾.

بهذه الصورة لم تكن عملية وقف الأملاك إلا احد أشكال نقل الملك بيع، شراء، ضمان، إيداع، توصية (ضمن الحدود التي تنص عليها أحكام الشريعة) منحها كهبة وغير ذلك التي شكلت جزءاً لا يتجزأ من الفعاليات التي ميزت سوق الأملاك غير المنقولة في المدينة ويجدر بنا ان نتذكر أن الملك قبل وقفه على الأقل (وبشكل ما بعد وقفه) كان جزءاً لا يتجزأ من هذه السوق.

وبوصف سوق الأموال غير المنقولة أحد العوامل المهمة في اقتصاد المدينة فإنها أي السوق كانت بالطبع ستعكس تأثير الظروف السياسية المتغيرة شأنها في ذلك شأن اقتصاد المدينة، ويمكننا أن نتوقع تباطؤاً وركوداً في هذه السوق بأن الأزمات والإخطار والحصار والفوضى وعدم الاستقرار العام، وازدهاراً في أوقات السلام.

يمكن تفسير التذبذبات في نسبة الأوقاف في القدس بشكل مشابه، فأن العوامل نفسها التي وجهت مجرى الفعاليات الاقتصادية في المدينة قد أثرت بلا شك وببنفس الشكل على هذا المجال، الذي كان كما ذكرنا جزءاً منها. ويبدو جلياً من فحص التذبذبات في نسبة الأوقاف في الفترات المختلفة، ان هنالك تطابقاً بين حالات الطوارئ والضائقة التي ميزت بداية المدة وأخرها وبين نسبة الأملاك التي تعد منخفضة جداً في تلك المدة بكاملها كذلك فقد لا حضناً ارتفاعاً ما في نسبة الأملاك مع انحسار الأزمة.

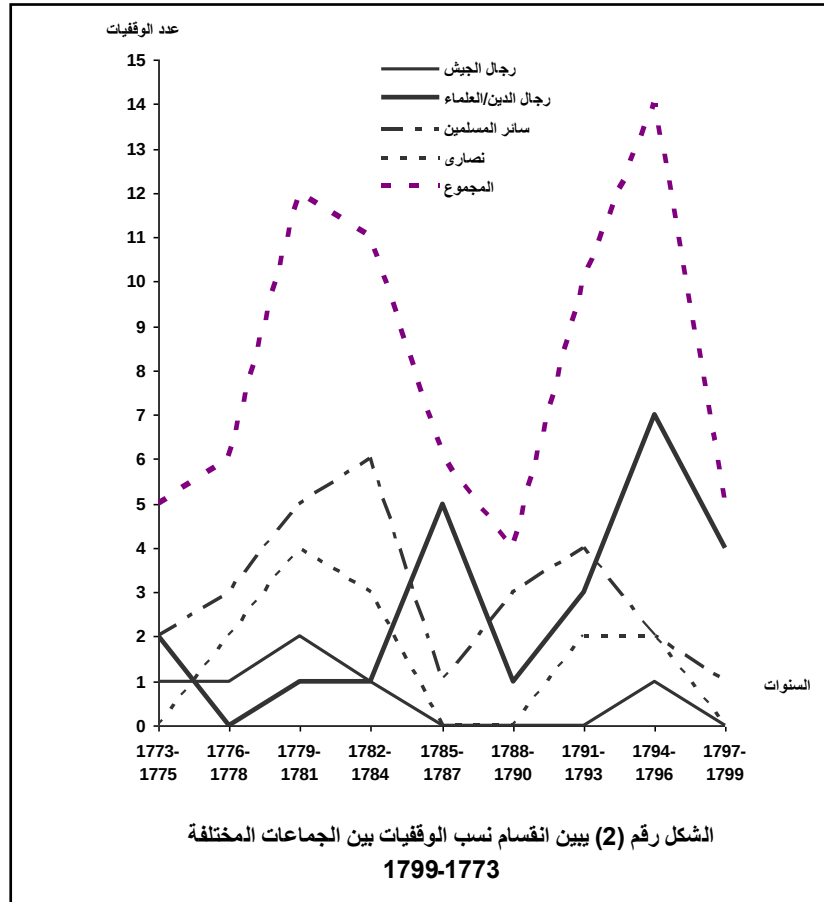
في منتصف المدة المذكورة طرأ انخفاض يذكر في نسبة الأملاك والأوقاف، غير إن السبب لم يبدُ هذه المرة واضحاً للعيان، كما هي الحال في بداية المدة وأخرها إلا أنه بوسعنا ان نعزو ذلك إلى التدهور الشديد الذي طرأ على وضع المدينة وضواحيها.

يجدر بنا ان نذكر ان الأمن والاستقرار لم يكونا من مميزات لواء القدس في تلك الإثاء وان خرقهما كان يحدث بصورة متزايدة، حسب شهادات كثيرة على طوال القرن بأكمله. لقد أضرت الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وإعمال التمرد وغزوات البدو المتكررة كثيرة على لواء القدس سواء بإدارته او باقتصاده وربما كان هذا الضرر أكثر منه في أي مكان آخر في فلسطين في تلك المدة⁽³⁶⁾ ويحتمل أن في ذلك الانخفاض في نسبة الأملاك شهادة على إحدى تلك الفترات التي تعاظمت فيها تأثيرات تلك العوامل السلبية وأصبحت مضرة بشكل خاص.

طراً تحسن مؤقت على الوضع حينما شغل أحمد باشا الجزار منصب والي دمشق خلال خمس سنوات متواصلة 1205-1210هـ/1790-1795م، ففي لواء القدس الشريف الذي وضع حينذاك ضمن صلاحياته، جرت للمرة الأولى محاولة جدية لتثبيت السلطة العثمانية وفرض القانون على البدو وإعادة الأمن والاستقرار للمنطقة⁽³⁷⁾. أنه لأمر مثير للاهتمام أن نرى كيف ساعدت هذه الخطوات الناجعة على ازدياد نسبة الأملاك والأوقاف بشكل لم يسبق له مثيل طوال المدة موضوع الدراسة.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ كيف يمكن أن تؤثر الظروف السياسية على نسبة وقف الأملاك في القدس في تلك المدة، وإذا كانت الظروف السياسية ذات تأثير على نسبة الأملاك فأن تأثيرها جاء بشكل غير مباشر، فكلما ساءت تلك الظروف انخفضت معها نسبة الأملاك وعلى العكس. إن الأملاك والأوقاف الثلاثة والسبعين التي استندت هذه الدراسة على معطياتها في محاولة للإجابة على بعض التساؤلات قد تم وقفها على يد سكان ينتمون إلى طوائف ومجموعات اجتماعية مختلفة، وبشكل عام يمكن تقسيمها على أربعة عناصر رئيسة تشكل أربع طبقات اجتماعية في القدس في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وهي:-

- 1- أفراد الطبقة العليا العسكرية أو رجال السلطة المحلية (6 أوقاف)
 - 2- علماء الدين ومشايخ القدس البارزون (25 وقفاً).
 - 3- سائر المسلمين الذين لم ينتموا إلى هاتين الطبقتين (29 وقفاً).
 - 4- نصارى من الطوائف الرئيسية الأربع في القدس حينئذ - الروم، الكاثوليك، الأرمن، الأقباط - (13 وقفاً)
- والرسم البياني في الشكل رقم (2) يظهر نسب أملاكهم خلال سنوات الدراسة.



رأينا فيما سبق كيف أثرت التغيرات السياسية على نسبة الأملاك والأوقاف لدى السكان بأوساطهم المختلفة وسنحاول فيما يلي فحص مدى تأثير الظروف على كل مجموعة منها بشكل منفرد. الرسم البياني في شكل رقم (1) يشير إلى التغيرات التي طرأت على نسبة الأملاك والأوقاف في المدة موضوع الدراسة بشكل عام. أما الرسم البياني في الشكل رقم (2) فيحتوي على خطوط بيانية منفصلة تشير إلى تذبذبات نسبة تسجيل الأملاك والأوقاف لدى كل مجموعة سكانية منها. وسنبين فيما يلي بموجب نتائج الرسم البياني في الشكل رقم (2) مدى تطابق التغيرات في نسبة الأملاك والأوقاف لدى كل مجموعة سكانية مع الصور العامة، أو إذا ما كانت هناك اختلافات ذات أهمية بينها.

إن الأملاك التي أوقفها أفراد الجيش العثماني أو عناصر الحامية العسكرية العثمانية في القدس الشريف وعددها ستة⁽³⁸⁾ هي قليلة ويصعب استخلاص نتائج منها. ومع ذلك يمكن الافتراض أن التطورات السياسية التي ميزت النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي من المفروض أن تؤثر على أفراد هذه الطبقة بشكل بارز، فهم أكثر من غيرهم كان عليهم أن ينتظموا ويتجندوا للعمل في مجابهة

تلك التطورات، وفي الوقت نفسه من الطبيعي أن يضعف مدى تدخل افراد هذه الطبقة في الفعاليات الاقتصادية في أثناء حالات الطوارئ وحمل السلاح، اذ يصيب عادة الفعاليات الاقتصادية في المدينة ركود مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الأملاك بالرغم من ان نسبة وقف الأملاك لدى أفراد هذه الطبقة منخفضة فليس فيها ما يدحض هذا الافتراض.

وكذلك النصارى لم يوقفوا أملاكاً كثيرة في المدة المذكورة غير إنها تكفي للتعبير عن الاختلافات في نسبة أملاكهم وكما يظهر من الرسم البياني في الشكل رقم(2) فإنها تطابق بشكل دقيق التغيرات التي طرأت على نسبة الأملاك والأوقاف في القدس الشريف في تلك المرحلة. من ذلك أن النصارى (او السكان غير المسلمين بشكل عام) قد تأثروا أكثر من غيرهم بالتغيرات السياسية التي طرأت على القدس في ذلك الوقت، مثلت بداية الثلث الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي ونهايته مرحلتين صعبتين بالنسبة للأقليات غير الإسلامية في القدس. أن إحداث تلك الحقبة التي عانى منها سكان القدس الشريف بشكل عام قد أحدثت ضغوطاً أكبر على هذه الأقليات⁽³⁹⁾.

لم يترد وضعهم الاقتصادي بسبب هذه الإحداث فحسب (ومن نتائجها تقلصت حركة الحجاج إلى القدس والتبرعات من الخارج)، وإنما كانوا كذلك عرضة للمضايقات من قبل السكان المسلمين وزعماء المدينة، مضايقات دفعت اليها الضغوطات التي وقعت على تلك الجماهير والزعامات، او بسبب المشاعر المعادية للنصارى التي تغطي عادة في حالات كهذه على سبيل المثال- وبشكل خاص- زمن حملة نابليون بونابرت على فلسطين سنة 1214هـ/1799م⁽⁴⁰⁾. في ظروف كهذه لا عجب اذا انخفضت نسبة الأملاك لدى هذه المجموعة وارتقت نسبتها مع انحسار الأزمة، هنالك تطابق إلى مدى بعيد في نسبة الأوقاف الإسلامية التي جاءت من قبل أشخاص لا ينتمون إلى صفوف الجيش او العلماء، إلا أن هذه النسبة لم تكن مطابقة تماماً لما تحدثنا عنه في أعلاه، كما حدث مع الأوقاف النصرانية خلال ثلاث محطات زمنية مختلفة (1782-1788، 1784-1790م، 1794-1796م)، انحراف الخط البياني للأملاك والأوقاف عن المعدل الذي نتج عن نسبة الأوقاف، ومع أن العوامل المعينة لهذا الانحراف ليست واضحة بما فيه الكفاية فبإمكاننا أن نفترض هنا كذلك أن هذه المجموعة قد تأثرت بالتغيرات التي طرأت

على وضع المدينة السياسي ولكن بشكل اقل من النصارى.

اذا كانت المستجدات التي طرأت على وضع السكان تحت تأثير التطورات السياسية والاقتصادية للمدة موضوع الدراسة قد أثرت على نسبة الأوقاف في المدينة، فيبدو ان طبقة العلماء ورجال الدين الكبار في القدس الشريف كانت الطبقة التي تأثرت بشكل اقل من بين سائر المجموعات. في الرسم البياني في الشكل رقم(2) يظهر جلياً انه في حين تتوازي الخطوط البيانية لنسبة الأوقاف لدى المجموعات الأخرى يقطع الخط البياني لأوقاف وأملاك العلماء رجال الدين تلك الخطوط، كذلك يبدو انحرافه عن الخط الذي يشير إلى الأوقاف بشكل عام.

في الواقع تنطبق هذه الأمور على النصف الأول من المدة المذكورة، ويبدو ان الوضع المادي الراسخ لهذه الطبقة ومركزها الاجتماعي العالي هما العاملان اللذان أفسحا المجال إمامها وجعلها غير مرتبطة بالإحداث التي حركت الفعاليات الاقتصادية في تلك المدة بشكل عام⁽⁴¹⁾.

أن مركز العلماء ورجال الدين الكبار في القدس الشريف هو الذي ساعدهم، كما يظهر من الرسم البياني في الشكل رقم (2) على نيل اكبر قسط من الفائدة من خطوات الإصلاح في لواء القدس الشريف التي اتخذها احمد باشا الجزار بصفته والياً على دمشق، فحوالي نصف الأملاك التي تم وقفها بين السنوات 1206-1211هـ/1791-1796م جاءت من قبل أبناء هذه الطبقة وحدهم. ويبدو أنهم وفي هذه المرة أيضاً، وبسبب شعبيتهم لدى السكان وقربهم من مركز السلطة، قد دفعوا اقل ثمن ممكن من أجل هذه الخطوات التي لم تخل احياناً من الإجراءات التعسفية، الا

أن ذلك لا يعني أن حصانتهم كانت مطلقة ففي أوقات مختلفة - خاصة فترات ركود صعبة بوجه خاص- تأثرت المجموعة مثلها في ذلك مثل سائر المجموعات السكانية في القدس الشريف، وانخفضت نسبة الفعاليات الاقتصادية لديهم بشكل ملحوظ.

ان الاعتقاد الذي يشير إلى العلاقة الممكنة بين الوقف وبين الظروف السياسية السائدة في حينه قد اثير منذ زمن، وتشكل هذه الدراسة محاولة أولى لبحثه بشكل أعمق. والطريقة التي اتبعت في هذه المحاولة هي فحص مدى تكرار وقف الأملاك الجديدة على خلفية الأحداث السياسية التي سادت في زمن ومكان معينين.

الخاتمة:

في القدس الشريف في القرن الثامن عشر الميلادي اظهر هذا الفحص وجود ملائمة واضحة بين أوقات الضائقة المتمثلة في انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي وسلطة مركزية واهية، وحوادث تمرد محلية وحروب وغزوات خارجية وحصار، وبين الانخفاض الشديد في نسبة الأوقاف والأملاك لقد ارتفعت تلك النسبة حينما بدا أن الخطر قد انحسر وان الحياة قد عادت إلى مجراها الطبيعي، ان هذه الاستنتاجات تناقض الاعتقاد السائد الذي يقول بأن الناس وقفوا الأملاك من أجل المحافظة عليها ولكي لا يمسه احد أي انه في ظروف سياسية معينة حينما يهدد خطر حقيقي امن ملك شخص معين (كذلك أمنه شخصياً) فسترتفع نسبة الأوقاف بالمقارنة مع أوقاف السلام والطمأنينة.

ان هاتين الفرضيتين المتناقضتين تبعتان على التساؤل: بأي مدى حقاً يأمل الإنسان في إن يحافظ على ملكه عن طريق وقفه في هذه الظروف التي ذكرت أعلاه او غيرها من الظروف اتضح هنا من خلال إحداث متكررة فيما يخص القدس الشريف في المدة المذكورة ان حصانة الوقف لم تكن مطلقة وحينما اراد من له القوة او من له السلطة ان يمد أيديه إلى ملك الغير لم يثنه عن ذلك كون الملك وقفاً.

ان هذه الحصانة غير المطلقة لم تغب عن أعين الواقفين بل على العكس من ذلك فأن عادة وقف الأملاك شاعت بشكل اكبر لدى ذلك الوسط من سكان القدس الشريف الذي يفترض انه على علم بهذه الحقيقة أكثر من غيره، وهكذا يتبين ان أبناء هذه الطبقة - أي علماء الدين - قد وقفوا اكبر الأملاك

واغناها، مع انهم كانوا أكثر من غيرهم محميين من مصادرة أملاكهم على يد السلطات المحلية، بالمقارنة مع الأوساط الأخرى التي بالرغم من كونها معرضة لتلك الإخطار، وقفت أملاكاً قليلة وفقيرة بشكل عام. ان هذه الاستنتاجات لاتدع مجالاً للشك في إن القلق على مصير الأملاك الشخصية والرغبة في المحافظة عليها لم تكن العوامل الأساسية للعلاقة التي وجدت بين المستجدات التي طرأت على وضع القدس الشريف من الناحية السياسية في القرن الثامن عشر وبين اختلاف نسبة الأملاك وكميتها من تلك المدة. ان فهم عملية الوقف كجزء من الفعالية الاقتصادية يبدو أكثر رسوخاً. وعلى أساس هذا الفهم يمكن رؤية التذبذبات في نسبة الأملاك كتعبير عن المستجدات التي طرأت على اقتصاد المدينة نتيجة التطورات السياسية في المدة المذكورة، فكلما كان تأثير تلك المستجدات سلباً انعكس ذلك في نسبة منخفضة من الأملاك والأوقاف وعلى العكس.

بهذا الشكل يمكن رؤية مدى تأثير الظروف السياسية على وقف الأملاك ونسبتها في القدس الشريف في القرن الثامن عشر. هذا التأثير ارتبط بعوامل ذات وزن اكبر من حسابات ومخاوف الواقف من سكان المدينة. أن حقيقة تأثير تلك الظروف ليس فقط على نسبة الأوقاف لدى سكان القدس بشكل عام، وإنما بشكل او بأخر على عدة أوساط مختلفة تننظم مع هذه الروية وتقدم لها دعماً إضافياً.

- (1) للتفاصيل عن تاريخ فلسطين في القرن الثامن عشر. ينظر: Amnon Cohen, Palestine in the 18th century patterns of government and administration, the magnes press, the Hebrew University, (Jerusalem, 1973) PP.198-217;
- شمس الدين محمد بن محمد بن شرف الدين الخليلي، تاريخ القدس والخليل، تحقيق: محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود السواريه، ط1، (لندن، 2005)، عدة صفحات.
- (2) ظاهر العمر الزيداني: من الشخصيات البارزة في تاريخ فلسطين في النصف الثاني من القرن 18م، كان ينتمي إلى قبيلة تدعى الزيدانية، نال حكم طبرية والتزم أموالها من باشا صيدا، وبعد أن ثبت نفوذه فيها شرع بضم البلاد التي حول طبرية وذاع صيته، فاضم إليه عكا، وقد جعلها قاعدة له وحصنها، وضم إليه بلاد نابلس وحيفا وصفد، ولقب بشيخ مشايخ صفد، فأخذ نفوذه يقلق الدولة فألبت عليه ولاتها في دمشق، فتحالف مع علي بك الكبير الذي كان قد خلع طاعة الدولة في مصر في ذلك الوقت، واتصل بالقائد الروسي في البحر المتوسط، وكانت روسيا مشتبكة في حرب مع الدولة العثمانية في ذلك الوقت، لكن الدولة قضت على حركة علي بك مستعينة بمملوكه محمد بك أبو الذهب، ولم تصل ظاهر العمر مساعدة روسية ذات قيمة، وانتهى الأمر بهزيمته ومصرعه على يد تابعه الدنكلي سنة 1189هـ/ 1775م للتفاصيل. ينظر: ميخائيل الصباغ، تاريخ ابراهيم الصباغ، مخطوط محفوظ في مكتبة الجامعة الاردنية على شريط مايكرو فيلم تحت رقم (1329)، ص6 ب، 8ب؛ عبود الصباغ، الروض الزاهر في تاريخ ظاهر، تحقيق: محمد عبد الكريم محافظة وعصام مصطفى هزايمة، ط1، دار الكندي، (اريد، 1999م)، ص25-45.
- (3) علي بك الكبير: (1174-1187هـ/ 1760-1773م) مملوك جركسي الأصل من بلاد القفقاس اسمه الأصلي يوسف بن داود، ولد سنة 1141هـ/ 1728م، وقع في سنة 1154هـ/ 1741م بأيدي عصابة من اللصوص ثم بيع بعدها فأتى به بعض التجار إلى القاهرة ومزال ينتقل من يد إلى أخرى حتى دخل في خدمة إبراهيم بك فاعتق الإسلام وتسمى باسم علي بك، وفي سنة 1181هـ/ 1767م استتب له الأمر في مصر ومات سنة 1187هـ/ 1773م على اثر جراح إصابته بعد مواجهة مع محمد بك أبو الذهب. للتفاصيل. ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: حسن محمد جوهر وآخرون، ط1، مطبعة الرسالة، (القاهرة، 1958م)، ج2، ص11-20؛ حيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، عني بضبطه ونشره وعلق عليه: أحمد رستم وفؤاد البستاني، الجامعة اللبنانية، (بيروت، 1969م)، ج1، ص82.
- (4) أحمد باشا الجزار: بشناق الأصل (أي من البوسنة)، جاء إلى استانبول شاباً، وتعرف على اتباع علي باشا، وعندما عينت الدولة العثمانية علي باشا والياً على مصر، سار أحمد البشناقي برفقتهم إلى مصر سنة 1169هـ/ 1756م، وحصل على لقب الجزار للطريقة التي تعامل بها مع بدو الدلتا لجسارته وقوته، ثم انضم إلى خدمة علي بك الكبير وقائده محمد أبو الذهب، ثم انضم إلى الأمير يوسف الدرزي الذي عينه حاكماً على بيروت فحاصره ظاهر العمر، وأرسله إلى عكا ومنها إلى كريم الايوب لمساعدته، ثم هرب إلى دمشق، عين سنة 1199هـ/ 1784م، والياً على دمشق وكذلك سنة 1204هـ/ 1790م، واجه الجزار نابليون بوناپرت سنة 1214هـ/ 1799م في عكا عندما كان والياً عليها وانتصر عليه، توفي سنة 1219هـ/ 1804م. للتفاصيل. ينظر: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (دمشق، 1961م)، ج1، ص127-131؛ حيدر أحمد شهاب، تاريخ أحمد باشا الجزار، منشورات مكتبة انطوان، (بيروت، 1955م)، ص37-38، -51-53.

- (5) سجلات محكمة القدس الشرعية، نسخة مصورة ومحفوظة في قاعة الميكروفيلم في مكتبة الجامعة الاردنية، س255-281، 1187-1214هـ/1773-1799م، سيشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد: (س، ح).
- (6) محمد بك أبو الذهب: هو محمد بن عبد الله الخزندار الجركسي، اشتراه علي بك الكبير والي مصر في مصر في أوائل الستينيات من القرن الثامن عشر، وأصبح قائداً للقوات المصرية بعد تفرد علي بك بالسلطة، ثم تمرد عليه وقتله وتولى حكم مصر بنفسه، قاد حملة على الشام سنة 1189هـ/1775م للقضاء على ظاهر العمر، ومات قبل أن يتمكن منه على أبواب عكا . للتفاصيل. ينظر: الجبرتي، المصدر السابق، ج1، ص20؛ ميخائيل بريك الدمشقي، تاريخ الشام 1720-1782م، تحقيق: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، (دمشق، 1982م)، ص 105.
- (7) س 279، ح2، 1213هـ/1798م، ص152؛ س280، ح2، 1213هـ/1798م، ص23-24؛ أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث (568)، دفتر مهمة (207)، ص98-99، تاريخ الوثيقة أوائل صفر 1213هـ/1798م . نسخة مصورة ومحفوظة في مركز التوثيق الإعلامي في وزارة الإعلام سابقاً . بغداد . سيشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد: (أ . ر . و . أ) .
- (8) رسالة مؤرخة في 3 صفر 1213هـ /17تموز 1798م بعث بها والي دمشق إلى القاضي، المفتي، ونقيب الإشراف في القدس وكذلك إلى قضاة نابلس ويافا وغزة وفيها "ولا يخفى عليكم ما وصل علمه ألينا واليكم من قيام أهل الشرك التام الفرنساوية ومن معه من الأنام اهلك الله الجميع على الدوام وقد استولوا على الحصون البهية ثغر الإسكندرية المحمية مع أن هذه الأمر قد اشتهر وأمره انتشر ومن المعلوم أن القدس الشريف وما حوله من الأماكن الشريفة حرم مقصود ونظر العدو اليه محدود بل هو الغاية القصوى لأهل الجحود" . للتفاصيل . ينظر: س279، ح1، 1213هـ/1798م، ص151؛ عادل مناع، تاريخ فلسطين في اواخر العهد العثماني 1700-1918. قراءة جديدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1999م)، ص91-92.
- (9) رسالة مؤرخة في 15 صفر 1213هـ/29تموز 1798م من والي دمشق إلى القاضي والمفتي ونقيب الإشراف وقائد الجيوش العثمانية في القدس ووجهائها تؤكد على الطلب المذكور سابقاً . للتفاصيل . ينظر: س280، ح3، 1213هـ/1798م، ص4-5؛ أ . ر . و . أ، رقم البحث (569)، دفتر مهمة (227)، ص169-174، تاريخ الوثيقة، غرة جمادي الأولى 1213هـ/1798م .
- (10) س280، ح4، 1213هـ/1798م، ص18-21؛ س280، ح6، 1213هـ/1798م، ص358؛ مناع، المصدر السابق، ص92.
- (11) من الجدير بالذكر أن فرمان سلطاني قد صدر امر بإعادة هؤلاء اللاجئين إلى اماكنهم التي جاءوا منها بعد انسحاب القوات الفرنسية من فلسطين إلى مصر . للتفاصيل . ينظر: س281، ح1، 1214هـ/1799م، ص94؛ عزت حسن افندي الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني (مخطوطة ضيانامة) للدارندلي، دراسة وترجمة: جمال سعيد عبد الغني، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1998م)، ص200.
- (12) عبد الله افندي الحسيني: هو عبد الله بن عبد اللطيف الحسيني ورث والده في نقابة الأشراف في القدس ومشيخة الحرم القدسي، سار على خطى والده في الكرم واستقبال الزوار والضيوف، إلا أنه اقصى من مناصبه ونفي إلى حمص سنة 1204هـ/1789م، ثم عاد إلى القدس واعيدت اليه جميع مناصبه وامتيازاته حتى وفاته سنة 1208هـ/1793م، ودفن بالقدس. ينظر: س271، ح2، 1204هـ/1789م، ص38؛ س271، ح4، 1204هـ/1789م، ص56؛ عادل مناع، "النخبة المقدسية علماء المدينة واعيانها"، مجلة حوليات القدس، ع5، مؤسسة الدراسات المقدسية، (القدس، 2007)، ص14-15.

(13) القرش: كلمة ألمانية الأصل (Groschen)، ويسمى بالأسدي أو البولندي لوجود نقش الأسد البولندي عليه، وفي عهد السلطان سليمان الثاني (1687-1691م) بلغ وزن القرش العثماني ستة دراهم، وكان وزن القرش الأسدي (8.5) درهم ثم ارتفع وزنه في عهد السلطان أحمد الثالث (1703-1730م) إلى (8) دراهم بعبارة (8.5)، واتصفت القروش بأنها قروش كبار. ينظر: س83، ح2، 1010هـ/1601م، ص55؛ س197، ح1، 1106هـ/1695م، ص401؛ س209، ح1، 1126هـ/1714م، ص73؛ أنستانس ماري الكرمل، النقود وعلم النميات، المطبعة العصرية، (القاهرة، 1939م)، ص181.

(14) مرسوم صدر من والي دمشق إلى حاكم يافا بتاريخ 27 رجب 1189هـ/13 أيلول 1775م. للتفاصيل. ينظر: س256، ح2، 1189هـ/1775م، ص8؛ س269، ح5، 1202هـ/1787م، ص102-104.

(15) تكية خاصكي سلطان: تقع في قبة الست مقابل حارة باب الناظر من جهة الغرب، قامت زوجة السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566)، روكسلانة المعروفة بأسم خاصكي سلطان بأشائها سنة 959هـ/1551م، وهي تتكون من رباط وخان ومسجد ومطبخ وهي من أكبر المنشآت الخيرية في فلسطين، أوقفت عليها أوقافاً ضخمة جداً للإنفاق على مرافقها، في عدة قرى ومزارع في أربعة الوية في سوريا وفلسطين. للتفاصيل. ينظر: عارف العارف، الفصل في تاريخ القدس، منشورات مكتبة الأندلس، (القدس، 1961م)، ص104، 266؛ محمد أحمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن 10هـ/16م، منشورات البنك الأهلي الأردني، (عمان، 1999م)، ص249-250.

(16) للتفاصيل ينظر: وقفية خاصكي سلطان المؤرخة في أواسط شعبان سنة 964هـ/8-17 حزيران 1557م، س267، ح2، 1200هـ/1786م، ص78-80؛ س270، ح3، 1204هـ/1784م، ص18-24، س281، ح1، 1214هـ/1799م، ص98-101؛

Uriel Heyd, Ottomon Document On Palestine 1552-1615, Oxford University press, (London, 1960), PP.139, 143 .

(17) س257، ح4، 1190هـ/1774م، ص54-56.

(18) فرمان سلطاني بهذا الخصوص مؤرخ في أواخر محرم 1191هـ/10-19 آذار 1777م. للتفاصيل. ينظر: س258، ح1، 1191هـ/1777م، ص56-57 .

(19) المتسلم: اختلفت المصادر في تحديد المهام التي توكل إلى المتسلم وتشابهها مع مهام الكتخدا، إذ أشارت الوثائق إلى أن المتسلم هو الكتخدا. محمود علي عطا الله، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي، مطبعة النصر التجارية، (نابلس، 1992م)، ج2، ص266؛ وعبد الكريم غرابية في إشارته إلى الكتخدا بأنه نائب الوالي ومتسلمه في حالة مرضه أو غيابه. ينظر: عبد الكريم محمود غرابية سوريا في القرن التاسع عشر 1840-1876م، دار الجيل للطباعة، (القاهرة، 1962م)، ص43؛ في حين أشارت مصادر أخرى إلى استقلالية مهام المتسلم عن مهام الكتخدا، حيث أن مهمة إدارة اللواء أو الولاية عند غياب الوالي أو أمير اللواء للمشاركة في الحروب أو لأسباب أخرى، وأحياناً يعين في مكان الوالي عند عزله أي في المدة التي يتم فيها عزل الوالي إلى حين قدوم الوالي الجديد. للتفاصيل. ينظر: أكمل الدين إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، مطبعة يلدز (استانبول، 1999م)، ص1، 263؛ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916م، مطبعة الأديب، (دمشق، 1974م)، ص99.

(20) الفرمان: وجمعها فرامين، وهي كلمة فارسية تعني القرار أو المرسوم الذي يصدره الحاكم، وأحياناً كانت الاوامر أو القرارات التي يصدرها الوزراء أو القادة العسكريين ممن يحملون الختم السلطاني في الدولة العثمانية يسمى (فرمان) إلى جانب ما يصدره السلطان نفسه من قرارات أو مراسيم. ينظر: علي سيدي، رسمي قاموس عثماني، مطبعة وكتابخانه جهان، (استانبول، 1911م)، ج2، ص731.

(21) للتفاصيل عن هذه الفرمانات وتواريخ إصدارها والمواضيع التي تتعلق بها. ينظر: س258، ح1، 1190هـ/1777م، ص127-128؛ س270، ح3، 1196هـ/1782م، ص47-48؛ س265، ح2، 1187هـ/1782م، ص42-44؛ س279، ح1، 1212هـ/1798م، ص108-110.

(22) F. E. Peters, Jerusalem Holy City in the eyes of chroniclers, Visitors, Pilgrims and prophets From the days of Abraham to the beginning of Modern times, oxford University press,(London, 1985), P.543 .

(23) س270، ح2، 1204هـ/1789م، ص74؛ س269، ح3، 1203هـ/1788م، ص74 ;

Cohen, op. cit, P.217 .

(24) أسعد بك طوقان: عين أسعد بك طوقان متسلماً على لواء القدس أكثر من مرة، وحتى بعد عزله عن حكم القدس عين أخوه عبد الله بك متسلماً على اللواء مكانه، وقد دلت الفرمانات والمراسيم التي جاءت بشأن تعيين ال طوقان على القدس على مدى علو شأنهم، فوصفوا بانهم سليلو الوزراء العظام . للتفاصيل. ينظر: س264، ح1، 1194هـ/1780م، ص27؛ س264، ح1، 1197هـ/1782م، ص50-51؛ س265، ح5، 1198هـ/1784م، ص111-112، 118-121؛ س270، ح2، 1203هـ/1788م، ص11؛ س271، ح4، 1204هـ/1789م، ص55 .

(25) الذخيرة: هي المون والمواد التي اقتضى على أهل القدس الشريف تقديمها يومياً طيلة مدة جمع الضرائب والرسوم منهم لوالي الشام وجنوده عند قدومهم لجمع الضرائب والرسوم. ينظر: س244، ح1، 1174هـ/1760م، ص3؛ كامل جميل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، مطبعة التوفيق، (عمان، 1983م)، ص2، ص282.

(26) شدد الجزار على أسعد بك طوقان في ذلك الامر بمعاينة من تأخر او امتنع عن الدفع وذلك سنة 1206هـ/1791م. ينظر: س272، ح1، 1205هـ/1791م، ص29-30؛ س273، ح1، 1206هـ/1791م، ص39
Cohen, op. cit, PP.165, 198-199 .

(27) س268، ح1، 1201هـ/1786م، ص235؛ س270، ح3، 1196هـ/1782م، ص47-48؛ س275، ح3، 1208هـ/1794م، ص23 .

(28) للتفاصيل ينظر: س258، ح3، 1191هـ/1777م، ص104؛ س265، ح1، 1198هـ/1783م، ص7؛ س277، ح3، 1210هـ/1795م، ص106؛ س277، ح4، 1210هـ/1795م، ص107-110.

(29) Heyd, op. cit,P.58 .

(30) Ibid, PP.144-146 .

(31) للتفاصيل عن طبيعة العلاقة بين العائلات الرئيسية في القدس في تلك المدة التي جاء علماء الدين والمشايخ منها وبين الأوقاف . ينظر:

G .Baer, "Jerusalem's Families of Notables and the Waqf in the Early 19th Century ", D. Kushner, (ed), Palestine in the Late Ottoman Period, Hebrew university press,(Jerusalem-Leiden, 1986), PP.307-320 .

(32) أوقف علماء الدين والمشايخ في القدس (25) وقفاً (ما يعادل 35%) من (73) ملكاً ووقفاً تم استعراضها في هذه الدراسة، اقل بأربعة أوقاف مما وقفه سائر المسلمين الذين وقفوا في تلك المدة أكبر نسبة من الأملاك وعددها (49) (أي ما يعادل 40%) من مجموع الأوقاف . فضلاً عن ان نصيب العلماء ورجال الدين كان اقل بكثير من سائر سكان القدس المسلمين . ففي مستهل القرن التاسع عشر الميلادي بلغ عدد السكان المسلمين في القدس (4000) نسمة، من ضمن (9000) نسمة عدد سكان القدس بشكل عام في تلك المدة للتفاصيل . ينظر:

Y .Ben -Arieh, "The Population of Large Towns in Palestine during the first Eighty years of the Nineteenth Century According to Western Sources", M .Maoz (ed) Studies on Palestine During the Ottoman Period, Hebrew University press,(Jerusalem, 1975), P.51 .

(33) معدل الاملاك الموقوفة التي يوقفها عالم الدين المقدسي في تلك الأثناء كان عادة، دار واحدة او اثنين، او دكان او طاحونة او معصرة او فرن، واحياناً اشتمل وقفه على حاكورة او بستان صغيرين، اما العالم فقد اشتمل وقفه على دارين او ثلاث، وعدد من الحوانيت، 2-3 بساتين او كروم، وحاكير فضلاً عن معصرة او طاحونة .

(34) لم يشتمل أي من بين الثلاثة عشر وفقاً النصرانية في تلك المدة على أكثر من دار واحدة .

(35) G .Baer,AHistory of land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950, Oxford University press, (London, 1962), PP.164-166 .

(36) Cohen, op. cit, PP.170-171 .

(37) Ibid, PP.171-172 .

(38) أن وقف الأملاك خاصة الأهلية منها من قبل أبناء هذه الفئة تعبر عن مدى اندماجهم في حياة المجتمع الذي يقومون بحمايته، حيث اتسمت هذه العملية عادة، بحيازة الأملاك غير المنقولة واستغلالها. فضلاً عن الفعاليات العسكرية. ولكن ويبدو فإن أملاكاً قليلة تم وقفها من قبل هذه الفئة. يفسر ذلك بأن عادة وقف الأملاك شاعت عند أولئك الذين استطاعوا أن يندمجوا في حياة المجتمع في وظائفهم وإن يحوزوا على اكبر كمية من الأملاك ويركزوا في أيديهم قوة اقتصادية كبيرة، وفي الحقيقة فإن غالبية الواقفين من هذه الطبقة هم من جنود السباهية الإقطاعيين الذين اتسموا بقابليتهم على البقاء في مكان واحد لمدة طويلة أكثر من الجنود النظاميين الذين خضعوا لأوامر الانتقال من مكان إلى آخر تبعاً للضرورة أضف إلى ذلك أن الواقفين انتموا إلى طبقة القادة الكبار وكانوا برتبة الآي بك أي قادة وحدات الجيش الإقطاعيين في القدس الشريف ومركز الألوية الأخرى القريبة منها. وباختصار يمكننا القول أن واقفي الأملاك من العسكريين انتموا إلى مجموعة رفيعة وقليلة نسبياً .

(39) قارن مع وضع اليهود في تلك المدة . ينظر: س280، ح1، 1214هـ/1799م، ص62، 43 ; Peters, op. cit,P.520 ; Cohen, op. cit, P.257 .

(40) س280، ح2، 1214هـ/1799م، ص10-11؛ س280، ح4، 1213هـ/1798م، ص69 .

(41) كما ذكرنا فإن علماء الدين جاؤوا من بين أبناء العائلات الرئيسية في المدينة وإن وقفهم الأملاك يشهد فضلاً عن كونهم ينتمون إلى الطبقة الغنية، كذلك إلى عدم احتياجهم إلى أموال يتصرفون بها . وفي ذلك أكثر من شهادة على الاطمئنان والاستقرار الاقتصادي الذي نعم به ابناء هذه الطبقة على ما يبدو، بسبب مركزهم.

qayimat almasadr:

- 1 - shams aldiyn muhamad bin muhamad bin sharaf aldiyn alkhalili, tarikh alquds walkhalil, tahqiq:an muhamad eadnan albakhit w nufan rajanaan alhamuwd alsawariah, t 1, (lnadn, 2005).
- 2- 'amnun kuhin, filastin fi 'anmat alhukm wal'iidarar fi alqarn alththamin eshr, mutbaeatan maghnys, aljamieat aleibriat, alquds, 1973.
- 3- mikhayiyl alsabagh, tarikh 'iibrahim alsabagh, makhtut mahfuz fi maktabat aljamieat al'urduniyat ealaa sharit maykru film taht raqm (1329).
- 4- eabuwd alsabagh, alruwd alzzahir fi tarikh zahir, tahqiqa: muhamad eabd alkarim muhafazat waeisam mustafaa huzayimat, t1, dar alkindi, arbd, 1999.
- 5- eabd alrahmin aljibrati, eajayib alathar fi altarajum wal'akhbar, tahqiq: hasan muhamad jawhar wakharun,t1, j2, mutbaeat alrisalat, alqahiratu, 1958.

-
- 6- haydar 'ahmad alshihabi, lubnan fi eahd al'amra' alshahabiiyna, eaniy bidabtih wanashrih waealaq ealayh: 'ahmad rastum wafuad albustanii, j1, aljamieat allubnaniat, bayrut, 1969.
 - 7- eabd alrazzaq albytar, hilyat albashar fi tarikh alqarn alththalith eushra, tahqiq: muhamad bahjat albytar,j1, matbueat majmae allughat alearabiat, dimashq, 1961.
 - 8- haydar 'ahmad shihab, tarikh 'ahmad basha aljazari, munshurat maktabat 'antuan,bayruut, 1955.
 - 9-sijillat mahkamat alquds alshreyt, nuskhatan musawaratan wamahfuzat fi qaeat almykrwfilm fi maktabat aljamieat al'urduniya.
 - 10- mikhayiyl brik aldamashqiu, tarikh alshsham 1720-1782m, tahqiq: 'ahmad ghassan sbanu, dar qatibatan, dimashq 1982.
 - 11- 'arshif riasat alwuzara' bastanbul, raqm albahth (568), daftir muhima (207), s98-99, tarikh alwathiqat 'awayil sifr 1213h/1798m . nuskhatan musawiratan wamahfuzatan fi markaz altawthiq al'iielamii fi wizarat al'iielam sabqaan . Baghdad.
 - 12- eadil manaae, tarikh filastin fi 'awakhir aleahd aleithmanii 1700-1918 . qura'atan jadidat, muasasat aldirasat alfilastiniat, bayrut, 1999.
 - 13- eizat hasan afnudi aldarndly, alhamlat alfaransiat ealaa misr fi daw' makhtut eathmaniin (makhtawtat dianama) lilddarindili, dirasatan watarjamat: jamal saeid eabd alghani, maktabat madbuli, alqahrt, 1998.
 - 14- eadil manaae,"alnukhbat almaqdasiat eulama' almadinat waeianuha", majalat hawlayat alquds,e5, muasasat aldirasat almaqdisiati, alquds, 2007.
 - 15- 'anastans mari alkarmali, alnqud waealam alnamayaat, almutbaeat aleasriat, alqahirt, 1939.
 - 16- earif alearf, almufsil fi tarikh alqds, manshurat maktabat al'andulus, alquds, 1961.
 - 17- muhamad 'ahmad salim alyaequb: nahiat alquds alsharif fi alqarn 10h/16m, munshurat albank al'ahlil al'ardni, eaman, 1999.
 - 18- 'uwiril hayid, wathiqat euthmaniat hawl filastin 1552-1615, mutbaeatan jamieatan 'aksfurd, landan, 1960.
 - 19- 'akmal aldiyn 'ihsan 'uwghli wakharun, aldawlat aleithmaniat tarikh wahidarat, tarjimat: salih siedawi, mutbaeat yaldiz, astanbwl, 1999.
 - 20- mahmud eali eata allh, wathayiq altawayif alharfiat fi alquds fi alqarn alssabie eshr almylady, mutbaeat alnasr altijariatu, nablis,1992.
 - 21- eabd alkarim mahmud gharybt suria fi alqarn alttasie eashar 1840-1876m, dar aljil liltabaeat,) alqahrt, 1962 .
 - 22- eabd alkarim rafiq, alearab waleathmaniun 1516-1916m, mutbaeat al'adib, dmshaq,1974.
 - 23- eali sayidiun, rasimli qamus euthmani, mutbaeatan wakitabikhanat jihana, astanbwl, 1911m.
 - 24- bayatriz, madinat alquds almuqadasat fi euyun almuarikhin walzuwwar walhijaj wal'anbia' min 'ayam 'iibrahim 'iilaa bidayat aleasr alhadith, mutabaeatan jamieatan 'aksfurid, lnadun, 1985.
 - 25- kamil jamil aleasali, wathayiq muqdasiat tarikhiat, mutabaeat altwfyq, eman, 1983m.
 - 26- bayir, "eayilat alquds min al'aeyan wal'awqaf fi 'awayil alqarn alttasie eshr", d. kushnr, (mhrr), filastin fi 'awakhir aleahd aleithmanii, mutbaeat aljamieat aleibriat, alquds - layadan, 1986.
 - 27- bin earih, "skan almodun alkabirat fi filastin khilal althamanin sanat al'uwlaa min alqarn alttasie eashar hsb masadir ghrby", m. maeaz (mhrr) dirasat hawl filastin fi aleahd aleuthmanii, mutbaeat aljamieat aleibriat, alquds, 1975.
 - 28- jy bir, tarikh malakiat al'aradi fi misr alhadithat, 1800-1950, mutabaeatan jamieatan 'aksfurd, landan, 1962.